

بيان مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية

بيان

١٤ إبريل ٢٠١١

- ١- عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الخامس والثمانين في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١١. وقد رأس الاجتماع السيد ليسيتيا كانياغو مدير عام الخزانة في جنوب إفريقيا، وتولى منصب النائب الأول السيد غوبالان سكرتير الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية الهندية، وتولى منصب النائب الثاني السيد ألفونسو غويرا مدير الشؤون الدولية في بنك المكسيك المركزي.
- ٢- وأعرب الوزراء عن تعازيهم لضحايا الكارثة في اليابان.

انعكاسات أجواء عدم اليقين الحالية في الاقتصاد العالمي على البلدان النامية

- ٣- أشار الوزراء إلى أن الاقتصاد العالمي لا يزال يتسم بالتعافي متعدد السرعات. وعلى الرغم من أن مخاطر الدخول في ركود "مزدوج القاع" قد تكون انحسرت في الاقتصادات المتقدمة، فلا تزال البطالة مرتفعة والنمو متباطئا. وفي المقابل، لا تزال معظم المناطق النامية تحتفظ بزخم النمو القوي بفضل صلابتها الاقتصادية الكلية. وقد ركز الوزراء على اثنين من مصادر القلق بالنسبة للاقتصاد العالمي.
- ٤- أولا، أن مخاطر التطورات دون المتوقعة لا تزال كبيرة. ولا تزال أجواء عدم اليقين تكتنف احتمالات التعافي العالمي المستمر بسبب استمرار أوجه الهشاشة في معظم الاقتصادات المتقدمة. ومما يثير القلق على وجه الخصوص استمرار ضعف النظم المالية والزيادات السريعة في الديون السيادية في الاقتصادات المتقدمة المؤثرة على النظام المالي، فضلا على المسائل المتعلقة باستمرار القدرة على تحمل الديون في بعض بلدان منطقة اليورو. وأشار المديرين إلى أن مصادر الخطر الجديدة التي تهدد بتطورات مخالفة للتوقعات تتضمن الارتفاعات الحادة الأخيرة في أسعار السلع الأولية، وخصوصا التأثير المحتمل لاضطرابات النمو المحتملة والناجمة من اضطرابات المعروض النفطي والمخاطر التي تواجه الأمن الغذائي نتيجة تقادم اختلالات العرض والطلب.
- ٥- ثانيا، أن طبيعة التعافي متعدد السرعات وتباين توجهات السياسات امتد تأثيرهما ليصل إلى البلدان النامية. فالتعافي متعدد السرعات واعتماد الاقتصادات المتقدمة على السياسات النقدية المفرطة في التوسع باعتبارها الأداة الرئيسية لدعم التعافي الاقتصادي ساهما في حدوث طفرة في التدفقات الرأسمالية وتسببت في زيادة المخاطر المحيطة

بالاستقرار المالي وشجعت التحركات المضاربة في أسعار السلع الأولية، وأدت إلى نوبة من النشاط الاقتصادي المحموم وضغوط على أسعار الصرف في كثير من الاقتصادات الصاعدة. غير أن الوزراء أشاروا إلى أنه مع شدة تباين الأوضاع الخارجية والدورية في البلدان النامية تباينت أيضا الإجراءات المتخذة على مستوى السياسات، فتراوحت بين تشديد للسياسة النقدية ورفع لسعر الصرف وصولا إلى اتخاذ تدابير احترازية كلية وتدابير لإدارة التدفقات الرأسمالية.

٦- وشدد الوزراء على الحاجة إلى التنسيق والتعاون في السياسات الاقتصادية الكلية، لا سيما بين البلدان المؤثرة على النظام المالي، واتفقوا على أن الصندوق يمكن أن يقوم بدور في هذا الخصوص. وقالوا إنه على الرغم من ضرورة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط في كثير من الاقتصادات المتقدمة، فلا بد من مراعاة الاتساق في وتيرة تصحيح المالية العامة وتزامن حدوثها لإتاحة الفرصة أمام الطلب الخاص كي يصبح راسخ الجذور مدعوما بإصلاحات هيكلية قوية. وأكد الوزراء على الدور الذي تؤديه البلدان النامية حاليا في دعم الطلب العالمي، مشددين على ضرورة مراعاة ظروف البلدان المختلفة واستمرار أجواء عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد العالمي عند اتخاذ إجراءات أخرى على مستوى السياسات.

٧- وأكد الوزراء مجددا دعوتهم لتطبيق الرقابة على أساس من المساواة في الاقتصادات المتقدمة ذات الأهمية النظامية وتوخي المشاركة والفعالية الملموسة فيها مع مراعاة الدروس المستخلصة من التقرير الصادر مؤخرا عن "مكتب التقييم المستقل" بشأن أداء صندوق النقد الدولي في الفترة السابقة على أزمة عام ٢٠٠٨. وطلب الوزراء إلى الصندوق مواصلة النظر في البدائل المتاحة لتحسين النظام النقدي الدولي بما في ذلك من خلال إعطاء دور أكبر لحقوق السحب الخاصة وتوسيع سلة حقوق السحب الخاصة لتشمل عملات الأسواق الصاعدة. ودعوا إلى إجراء توزيعات منتظمة لحقوق السحب الخاصة لتكميل احتياطات البلدان الأعضاء. وأكد الوزراء أن الاحتياطات قامت بدور مهم في تخفيف أثر الأزمة. ولم يؤيدوا اعتماد المقاييس المقترحة لكفاية الاحتياطات، ولا إدراجها ضمن أنشطة الصندوق الرقابية.

٨- وشدد الوزراء على ضرورة اعتماد الصندوق منهاجا يقوم على المرونة والعدالة في إدارة التدفقات الرأسمالية والنظر بعين الاعتبار إلى السياسات المتبعة في البلدان المنشئة لرؤوس الأموال، لا سيما المراكز المالية ذات الأهمية النظامية، وخصوصيات البلدان المتلقية. ولم يتفق الوزراء على الإطار المقترح بشأن مشورة خبراء الصندوق لبلدانه الأعضاء حول إدارة التدفقات الرأسمالية، ولا على إدراجها ضمن أنشطة الصندوق الرقابية. ذلك أن صانعي السياسات في البلدان التي تواجه تدفقات رأسمالية ضخمة ومتقلبة يجب أن تتوافر لهم المرونة وصلاحيات التقدير الاستثنائي في اعتماد السياسات التي يرونها ملائمة وفعالة في تخفيف حدة المخاطر من خلال السياسات الاقتصادية الكلية والتدابير الاحترازية وضوابط رأس المال، حسبما تقضي اتفاقية تأسيس الصندوق.

٩- وأشار الوزراء إلى أن معظم أسعار السلع الأولية بلغت الآن مستويات أعلى من مستوى الذروة الذي بلغت في عام ٢٠٠٨. واتفقوا على أن العوامل الهيكلية والدورية والمالية واضطرابات العرض يبدو أنها تساهم جميعا في

تفسير اتجاهات الأسعار في الآونة الأخيرة وزيادة ثقلها. ويأتي التحسن العام في معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية بعد عقود من التراجع ليمثل تطورا إيجابيا بوجه عام، وخاصة في حالة البلدان النامية المصدرة للسلع الأولية. ومع ذلك، فإن الارتفاع الحاد المفاجئ في أسعار السلع الأولية، خاصة الوقود والغذاء، تمثل مصدر قلق لكثير من البلدان النامية. فعادة ما يساهم الغذاء والوقود بنسبة أعلى بكثير في سلة استهلاك البلدان النامية. وبالتالي فإن الزيادات الحادة ستؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وتجديد المخاطر التي تهدد الفقراء وفئات السكان الضعيفة، وتفاقم التوترات الاجتماعية، كما أنها ستؤدي إلى زيادة ملحوظة في أعباء المالية العامة والاستيراد، مهددة بذلك احتمالات النمو، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل.

١٠- ودعا الوزراء إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة للتعامل مع العواقب المباشرة لزيادة أسعار الغذاء والطاقة والتصدي للعقبات طويلة الأمد أمام تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وينبغي أن تتركز الإجراءات قصيرة الأجل على ضمان حصول الفقراء على الغذاء والطاقة وعلى مساعدة البلدان منخفضة الدخل والتي تعاني عجزا في الغذاء والطاقة على استيعاب أعباء المالية العامة والاستيراد. وأعرب الوزراء عن قلقهم بشأن كفاية الموارد المتاحة لتوفير الغذاء والطاقة من المؤسسات المالية الدولية بما فيها "برنامج التصدي لأزمة الغذاء العالمية" التابع للبنك الدولي. ودعا الوزراء صندوق النقد الدولي إلى تطويع مجموعة الأدوات التي يقدم من خلالها القروض، وخاصة فيما يتعلق بالشرطية وأسعار الفائدة، بغية تحسين ما يقدمه من مساعدات للبلدان في التكيف مع الآثار السلبية لأزمة الغذاء والطاقة. وأيد الوزراء "خطة عمل مجموعة البنك الدولي المعنية بالزراعة" من أجل زيادة الدعم لقطاع الزراعة، وتحسين القدرة على الصمود أمام التغير المناخي، ومعالجة القيود الملزمة على المياه والأراضي والمساعدة في تخفيف حدة صدمات العرض المصاحبة لتقلبات الأسعار، ودعوا إلى المثابرة في تنفيذ خطة العمل.

النمو والتنمية في فترة ما بعد الأزمة

١١- ذكر الوزراء أن النمو ظل صامدا في العديد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية وفي البلدان منخفضة الدخل في إفريقيا جنوب الصحراء، إلا أنه لا يزال دون مستويات ما قبل الأزمة في كثير من البلدان النامية الأخرى. ويمثل النمو القوي والمستمر عاملا جوهريا في تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، وأهمها "الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة"، ومعالجة تحديات البطالة المرتفعة والمزمنة، والتي تفاقمت بسبب الأزمة، إضافة إلى استيعاب الزيادات المتوقعة في القوى العاملة في البلدان النامية.

١٢- وذكر الوزراء أن الأحداث الأخيرة في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستترك أثارا اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل وربما امتدت آثارها لتصل إلى مناطق أخرى. وشددوا على أهمية الصندوق والبنك الدولي في تلبية الاحتياجات الإنمائية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على نحو أفضل، وذلك بتوفير دعم برامجي كافٍ في الوقت الملائم وإسداء المشورة بشأن السياسات اللازمة لإنشاء فرص العمل، خاصة للمرأة والشباب، وشبكات الأمان الاجتماعي، وغير ذلك من المجالات الحيوية. ودعوا إلى زيادة الموارد الضرورية لمعالجة التحديات الاقتصادية والإنمائية الجسيمة أمام المنطقة.

١٣- وأشار الوزراء إلى أن مناخ النمو والتنمية في فترة ما بعد الأزمة سوف يتسم بتغييرات هيكلية كبرى تفرض تحديات جديدة وإن كانت تطرح فرصا جديدة أيضا. وأهم هذه التغييرات هو التحول نحو مصادر النمو متعددة الأقطاب، حيث يرجح أن يكون معدل النمو في الاقتصادات المتقدمة أقل مما كان عليه قبل الأزمة ومع تركيز معظم المصادر الديناميكية في العالم النامي. وأشار الوزراء إلى أن تحقيق إمكانات النمو متعدد الأقطاب سيتطلب إجراءات وطنية منسقة وجهود تعاونية متعددة الأطراف.

١٤- واتفق الوزراء على أن إعطاء دفعة كبيرة لزيادة الاستثمارات في البلدان النامية يمكن أن يساهم في الحفاظ على أقطاب النمو في العالم النامي وتوسيع نطاقها، مما يحقق آثارا إيجابية مهمة بالنسبة للبلدان النامية والاقتصاد العالمي. ومن العوامل بالغة الأهمية في هذا الصدد ضرورة تحديث البنية التحتية، وإن كان التمويل مطلوب أيضا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة وتنشيط قطاع الزراعة ودعم التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، وغير ذلك من المجالات المتقاطعة الأخرى.

١٥- وذكر الوزراء أن البلدان النامية تعاني ضغوطا مالية في سعيها لتلبية هذه الاحتياجات. وعلى الرغم من زيادات رؤوس الأموال الأخيرة، فإن بنوك التنمية متعددة الأطراف، ومنها البنك الدولي، لا تمتلك ما يكفي للوفاء بحجم الاحتياجات التمويلية. وعلى ذلك اتفق الوزراء على أن تنشيط التمويل متعدد الأطراف لأغراض التنمية هو أحد مجالات العمل الجماعي ذات الأولوية. وأعربوا عن التزامهم بالعمل معا لوضع مقترحات لهذا التمويل، بما في ذلك من خلال توثيق التعاون بين بلدان الجنوب.

١٦- ورحب الوزراء بتركيز التقرير المعنون "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١" (WDR) على الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراعات وأيدوا الدعوة إلى إحداث تحول جذري للتوصل إلى حلول فعالة ودائمة. ودعوا مجلس إدارة البنك إلى النظر في السبل المثلّية لوضع النتائج التي خلص إليها التقرير في صيغة عملية، واتفقوا على الحاجة إلى تحديد مصادر تمويل أقل تقلبا.

تمويل مواجهة تغير المناخ

١٧- أحاط الوزراء علما بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في قمة كانكون لإنشاء "صندوق أخضر" يعمل في ظل "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ" (UNFCCC) لتوجيه موارد بشروط ميسرة وأخرى إضافية قدرها مليار دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من مزيج من المصادر العامة والخاصة والمبتكرة. وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء فجوات التمويل الأنّية مع نفاذ الموارد المتاحة من الالتزامات الحالية، وأكدوا ضرورة زيادة موارد التمويل بأسرع ما يمكن، نظرا لأن تكلفة التأخير ستتحمل معظمه البلدان المعرضة لمخاطر تغير المناخ. وفي هذا الصدد دعا الوزراء البلدان النامية للوفاء بالتزاماتها بالكامل بدءا بالتزاماتها في "مبادرة المسار السريع" (FTI).

١٨- وطلب الوزراء إلى مجموعة الأربعة والعشرين مساعدة البلدان الأعضاء على صياغة مقترحات تكون بمثابة معطيات في مداولات "اللجنة الانتقالية" والمناقشات ذات الصلة في مجموعة العشرين، وذلك في المجالات الثلاثة التالية: (أ) التأكد من أن النمو منخفض الكربون هو نمو موات للفقراء؛ (ب) تقديم مدخلات بشأن التصميم المؤسسي للصندوق الأخضر، بما في ذلك ما يتعلق بكيفية إنفاق الأموال والسبل المثلى لتعزيز الموارد المتاحة؛ (ج) تقديم المشورة بشأن اقتصاديات التكيف مع تغير المناخ والصلات التي تربطه بالتنمية.

١٩- واتفق الوزراء على أن نقطة البدء قد تكون تفسير المبادئ التي ينبغي الاستناد إليها في تعبئة الموارد واستخدامها، وبيان ترتيبات الحوكمة اللازمة لإدارة الصندوق الأخضر. وشددوا على ضرورة ارتكاز هذه المبادئ على مفاهيم متفق عليها بالفعل في "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ"، ويمكن أن تتضمن ما يلي: (أ) الحد الأدنى لحجم ومصادر الأموال العامة استنادا إلى مبادئ للمسؤولية المشتركة والتممايزة في نفس الوقت بشأن الالتزام بتعهدات التمويل التي قطعتها البلدان المتقدمة في ظل "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية"؛ (ب) زيادة الموارد العامة والتدفقات الخاصة والتمويل المقدم من بنوك التنمية متعددة الأطراف للتأكد من توفير قدر أكبر من التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به؛ (ج) المرونة في تناول مجالات العمل المتفق عليها في "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية" بما في ذلك تخفيف آثار تغير المناخ، بما في ذلك آلية المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (+REDD)، والتكيف مع آثار تغير المناخ، وتطوير/نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات؛ (د) تحقيق التوازن الملائم بين تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها وبين البلدان الكبيرة/المؤثرة نظاميا والبلدان المعرضة لمخاطر تغير المناخ؛ (هـ) ترتيبات الحوكمة التي تعمل وفق توجيهات "مؤتمر الدول الأطراف" وتخضع للمساءلة أمامه؛ (و) الحاجة إلى ترسيخ البرامج التي تركز على المنظور القطري والبرامج التي تتبناها البلدان ولكن بقدر من المرونة لدعم البرامج الإقليمية ودون الإقليمية؛ (ز) الترتيبات المؤسسية التي تنسم بالفعالية والكفاءة للحد من تكاليف المعاملات وتقليص وقت التسليم مع اعتماد منهج قائم على النتائج.

الإصلاحات المؤسسية والحوكمة

٢٠- أحاط الوزراء علما بالإصلاحات الجارية في مجموعة البنك الدولي والتي تهدف إلى تعزيز سرعة استجابة البنك. وأكدوا مجددا دعوتهم إلى مراعاة المرونة الواجبة في السياسات والأدوات المعتمدة لدى البنك، بما في ذلك سياساته المالية، وحذروا من زيادة التكاليف المصاحبة لقروضه. وشددوا على أن أي انتقائية يُحتمل أن تتقرر بسبب قيود رأس المال لا بد أن تتوافق مع طلبات البلدان المتعاملة معه. ورحب الوزراء باقتراح البنك استحداث أداة جديدة للإقراض القائم على النتائج لمساعدة البلدان في تعزيز البرامج الناجحة، وشددوا على ضرورة عدم إضعاف فعالية هذه الأداة بالشروط والقيود.

٢١- كذلك أحاط الوزراء علما بالمستجدات المتعلقة بإصلاحات الحوكمة في مجموعة البنك الدولي وبالتقارير الصادرة بشأن إجراءات اختيار رئيس البنك الدولي والتقييم الثنائي للأداء. وعلى الرغم من إقرار الوزراء بأن هذه الإصلاحات هي بمثابة عمل قيد الإنجاز، فقد اعتبروها ضرورية لتحقيق مستويات أفضل من المساءلة والفعالية. وحث

الوزراء على أن تكون الصلاحيات الإنمائية للمؤسسة هي إحدى المبادئ التي تسترشد بها هذه الإصلاحات. ونبهوا أيضا إلى إصلاحات الحوكمة التي يمكن أن تؤثر على فعالية المجلسين التنفيذيين في الصندوق والبنك وعلى كفاءة تمثيلهما للبلدان الأعضاء، أو التي قد تغير من الطابع الاستشاري للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية وبوصفهما قائمين على توافق الآراء. وكرر الوزراء دعوتهم إلى اتخاذ إجراءات تقوم على العلنية والشفافية والجدارة لاختيار رئيس البنك الدولي ومدير عام الصندوق، بغض النظر عن الجنسية. ودعوا إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وتقديم المقترحات لضمان تحقيق هذا التغيير. وأكد الوزراء أهمية التنوع في الموارد البشرية لتعزيز مصداقية وفعالية المؤسسات.

٢٢- ورحب الوزراء بموافقة مجلس محافظي الصندوق على إصلاحات نظام الحصص والحوكمة لعام ٢٠١٠، والمتوقع دخولها حيز التنفيذ في موعد غايته الاجتماعات السنوية لعام ٢٠١٢.

مسائل أخرى

٢٣- من المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٢٣ سبتمبر ٢٠١١.

قائمة المشاركين^١

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية الدولية اجتماعهم الخامس والثمانين في واشنطن العاصمة بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠١١. وقد رأس الاجتماع السيد ليسيتيا كانياجو مدير عام الخزانة في جنوب إفريقيا، وتولى منصب النائب الأول السيد غوبالان سكرتير الشؤون الاقتصادية في وزارة المالية الهندية، وتولى منصب النائب الثاني السيد ألفونسو غويرا مدير الشؤون الدولية في بنك المكسيك المركزي.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع السابع والتسعون لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ١٣ إبريل ٢٠١١، برئاسة السيدة مماغوشي فيلنتا-ليكيث، نائب مدير عام الخزانة في جنوب إفريقيا.

المجموعة الإفريقية: كريم دجودي، الجزائر؛ داوودا دياباتي، كوت ديفوار؛ متاتا بونيو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فايزه أبو النجا، مصر؛ نيرفاي غييري-اب، إثيوبيا؛ فرنسوا أسينغونوني-أوبامي، غابون؛ فيفي كيوييتي، غانا؛ ساره الأدي، نيجيريا؛ نكوسانا ماشيا، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: كوشيك باسو، الهند؛ سيد شمس الدين حسيني، جمهورية إيران الإسلامية؛ آلان بيفاني، لبنان؛ شهيد قنذار، باكستان؛ روزانا دي ليون، الفلبين؛ سارات أمونوغاما، سري لانكا.

مجموعة أمريكا اللاتينية: غويدو فورسيري، الأرجنتين؛ كارلوس مارسيو كوزندي، البرازيل؛ ماريا أربيليز، كولومبيا؛ خوليو سواريه، غواتيمالا؛ روبرتو مارينو، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ وينستون دوكيران، ترينيداد وتوباغو؛ خوزيه روجاس، فنزويلا.

المراقبون: جاسم المناعي، صندوق النقد العربي؛ اسماعيل ديم، البنك المركزي لدول غرب إفريقيا؛ ويليام كالفو، المجلس النقدي لأمريكا الوسطى؛ غون ياو جو، الصين؛ ديرك ماثيسن، لجنة التنمية؛ اينس بوستيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ يورغ أرغويللو، مجموعة السبعة والسبعين؛ نصره الله نفار، البنك الإسلامي للتنمية؛ كريم العينيوي، المغرب؛ عرفان الحق، مركز الجنوب؛ فؤاد البسام، صندوق أوبك للتنمية الدولية؛ حسن قبازرد، منظمة "أوبك"؛ عبد الرحمن القلاف، المملكة العربية السعودية؛ هاينر فلاسيك، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

^١ الحضور على طاولة المناقشات.

ضيوف الشرف: دومينيك سترأوس- كان، المدير العام لصندوق النقد الدولي؛ روبرت زيليك، رئيس البنك الدولي.

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي: عبد الشكور شعلان، مايا الشويري، محمد الدايري

المجلس التنفيذي للبنك الدولي: أيمن القفاص، ندى مفرج، كارلوس بيريز-فيرديا

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: اناليسا بالالا، اندزولي مندوغا

المنسق البحثي لمجموعة الأربعة والعشرين: جومو سوندارام

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: سيمران ماكسويل، روزاليند موات، داليليا بندورو